

Distr.  
LIMITED

E/CN.17/1997/L.6  
18 April 1997  
ARABIC  
ORIGINAL: ENGLISH

## المجلس الاقتصادي والاجتماعي



لجنة التنمية المستدامة

الدورة الخامسة

١٩٩٧ - ٨ - ٢٥ نيسان/أبريل

البند ٤ من جدول الأعمال

الأعمال التحضيرية للدورة الاستثنائية للجمعية العامة

لفرض إجراء استعراض وتقدير شاملين لتنفيذ جدول

أعمال القرن ٢١

### جلسات حوار مع المجموعات الرئيسية

تقرير موجز لجلسة الحوار مع السكان الأصليين

(١٥ نيسان/أبريل ١٩٩٧)

الرئيس: السيد تشسلو ويقو فسكي (بولندا)، نائب رئيس لجنة التنمية المستدامة

ال وسيط: السيد دفافيش روبي، شعوب شكما، بنغلاديش (رابطة تقدم السكان الأصليين وشعوب "هل" في بنغلاديش)

مقدمو البيانات: أدلى ممثلو الشعوب التالية ببيانات: كيتاشوا، إيكوادور؛ وشعب كونا، بينما (التحالف الدولي للشعوب الأصلية والقبلية بالغابات المدارية)؛ ونوك، غرين لاند (مؤتمر اندیت القطب)؛ وموري، نيو زيلندا (مؤتمر موري)؛ واغوني، نيجيريا (مجلس الشباب الوطني لشعب أغوني)؛ وكانكانبي، الفلبين (شبكة النساء الأصليات بآسيا)؛ وكيشوا، الولايات المتحدة (مجلس المعاهدة الهندية الدولية).

### البيانات

ورد في الدعاء المقدم من كيشوا الذي استهلت به الجلسة: "الناس ينتمون إلى الأرض؛ ولكن الأرض لا تنتمي إليهم". ورغم أن الشعوب الأصلية تعي هذا المفهوم، وأنها تقدم الكثير من خلال أساليب حياتها المستدامة، فإن احتياجاتها ما زالت لا تلقى اهتماماً. وفي السنوات الخمس التي مضت منذ انعقاد مؤتمر

ريو، أصبحت مجموعات السكان الأصليين أجهز صوتا وأبرز وصفا على الصعيد الدولي في مجال الدفاع عن الأرض الأم. ومع ذلك، فإن حالتهم قد تفاقمت، على الصعد المحلية والوطنية والإقليمية، حيث أنهم يواجهون تمييزا مطرودا بشأن حقوقهم الاقتصادية والاجتماعية والمدنية والثقافية. وقام ممثلو عدد من مجتمعات السكان الأصليين بتقاسم تجاربهم وتسلیط الضوء على بعض المشاكل الأكثر إلحاحا التي يلاقونها. وفي إطار الاضطلاع بذلك، ركزوا على الصلات الهامة القائمة بين اهتمامات الشعوب الأصلية والقضايا الأخرى الواردة في جدول أعمال القرن ٢١، بما فيها الفقر والمستوطنات البشرية والتنمية الريفية والزراعية والنساء والتنوع الإحيائي والغابات.

#### الأنشطة:

ناصرت الشعوب الأصلية عددا من الأنشطة تتصل بالتنمية المستدامة. وهذه تتضمن:

- التطبيق المستمر للممارسات المستدامة في الحياة اليومية.
- توفير مساهمات في إعداد مشروع إعلان الأمم المتحدة المتعلق بحقوق الشعوب الأصلية.
- دعم المحافل الدولية المتصلة بالحراجة والتنوع الإحيائي وحقوق الملكية الفكرية والثقافية.
- اتخاذ إجراءات قانونية ضد من يواصلون ممارسات التعدين غير المستدامة.
- الاضطلاع بتدابير أدت إلى إقناع حكومة الولايات المتحدة الأمريكية بتعليق عملية تسجيل براءات للجينات المأخوذة من شعب هاغاي في بابوا غينيا الجديدة.

#### العقوبات:

تشمل العقوبات التي تحول دون تقديم حركة الشعوب الأصلية تلك الانطباعات التحاملية بشأن هذه الشعوب، ونقص تمثيلها في محافل صنع القرار والعلومة والحواجز التجارية.

- كثيرا ما ينظر السكان غير الأصليين إلى الشعوب الأصلية نظرة تحاملية، ويضعونهم في قالب باعتبارهم "نبلاء متوحشين" يسلكون أساليب حياة بدائية ويعيشون في مجتمعات محلية متجمدة.
- كثير من السكان الأصليين يتسمون بنظرية احتزالية تتضمن عدم إدراك تلك الصلات الهامة القائمة بين الشعوب الأصلية والنظم الأيكولوجية التي تحيط بهما.

- لا تزال الشعوب الأصلية تعاني من الفقرة والجوع وال الحرب والدين والتلوث والمرض والأمية والتشرد بسبب التنمية غير المستدامة.
- غالبية الاتفاقيات الدولية لا تتناول احتياجات الشعوب الأصلية على نحو كافٍ. ومفهوم "الأراضي" غير وارد في جدول أعمال القرن ٢١ ولا في مبادئ الغابات، على سبيل المثال. وجدول أعمال القرن ٢١ يصور الشعوب الأصلية وممارساتها التقليدية بوصفها أدوات لبحوث التحغير. وهو لا يشير على نحو يذكر للشعوب الأصلية في المناطق القطبية أو إلى الأثر السلبي المترتب على أنشطة التعدين بالنسبة لمجتمعات السكان الأصليين.
- لا يوجد تمثيل للشعوب الأصلية في المحافل الدولية والوطنية.
- كثيراً ما تؤدي الحاجز التجارية، التي تضعها البلدان الأوروبية والولايات المتحدة، إلى إلحاق الضرر بالشعوب الأصلية (وهذه الحاجز تتضمن الحظر الأوروبي على جلد الفقمة في عام ١٩٨٣، والحظر الأوروبي على استيراد فراء الحيوانات البرية التي تصاد بإشراف إمساك الساق في عام ١٩٩١، وقانون حماية الثدييات البحرية الذي أصدرته الولايات المتحدة).
- تتعرض جماعات السكان الأصليين إلى آثار سلبية، بصفة خاصة، من جراء استخدام المواد الكيميائية الخطرة، والاحترار العالمي، وتلوث الهواء الجوي العابر للحدود والبعيد المدى، وفقد التنوع الحيائي.
- تؤدي النظم التجارية المتعددة للأطراف والعلوم الاقتصادية والتحرر التجاري إلى تشجيع وجود سوق حرّة تحظى فيها الشركات بقدر كبير من السلطة، مع تحمل مسؤولية اجتماعية ضئيلة، وعدم مواجهة مسألة محلية.
- يفضي تزايد بناء السدود إلى تشجيع نزوح الشعوب الأصلية وتهميشهما.
- القرصنة الحيوية والهندسة الحيوية والاستكشاف الحيوي تؤدي إلى استغلال الآراء والممارسات التقليدية لدى الشعوب الأصلية.
- كثيراً ما تفضي التنمية وبعض برامج الحفظ إلى تجنييد مجتمعات الشعوب الأصلية، وانتهاك حقوقها بعد ذلك.

الأولويات:

- ينبغي احترام وإقرار الحقوق الإقليمية للشعوب الأصلية.
- ينبغي الاعتراف بتقرير المصير للسكان الأصليين بوصفه جزءاً لا يتجزأ من التنمية المستدامة.
- إن الشعوب الأصلية ترغب في تحديد مسیرتها الإنمائية، والسيطرة على شؤونها ومواردها، والمشاركة على نحو مباشر وكامل في صنع القرارات التي تؤثر عليهم.
- إن الشعوب الأصلية ترغب في ممارسة حقوقها المتعلقة بموارد النظم الايكولوجية لإقليمها التقليدية.
- إن الشعوب الأصلية تحت على الضطلاع بمزيد من التقدم والعمل بشأن الاتفاقيات الدولية المتصلة بتغير المناخ والتنوع الاحيائى والتلوث الجوى العابر للحدود بعيد المدى.
- ينبغي تمثيل الشعوب الأصلية على أعلى مستوى في منظومة الأمم المتحدة.
- يجب تناول قضايا التنمية المستدامة على نحو شامل، لا على أساس تقليصها إلى اعتبارات قطاعية منعزلة.

### الحوار

أدلت البلدان التالية ببيانات: بيرو، الدانمرك، كندا، نيجيريا، الولايات المتحدة الأمريكية. وأدلى ببيانين أيضاً ممثل منظمة غير حكومية من غيانا وممثل للشعوب الأصلية من الولايات المتحدة (دولة دينه ذات السيادة).

وبعض المشاركين في الحوار قد ذكروا قضايا تتصل بالشعوب الأصلية في بلدانهم. وعند الرد على أحد المتناظرين، الذي وصف القمع الذي يتعرض له شعب أغوني في نيجيريا، قال ممثل حكومي أن "اغوني" جماعة إثنية في نيجيريا وليس من الشعوب الأصلية (نيجيريا). وأشار ممثل حكومي آخر إلى المشاكل العديدة التي تواجه الشعوب الأصلية في بلده، والتي تتضمن الاتجار في المخدرات والصراع المدني والتدور البيئي والهجرة. وأعرب عن تضامنه مع المتناظر (بيرو). ونوه ممثلون حكوميون آخرون بالجهود التي تبذلها حكوماتهم لتحقيق مصالح الشعوب الأصلية من خلال مشروع إعلان الأمم المتحدة المتعلق بحقوق الشعوب الأصلية (كندا)، وتنظيم حلقات تدريبية بشأن تهيئة محفل دائم للشعوب الأصلية (كندا والدانمرك).

وتناولت بعض البلدان على نحو صريح قضايا المجلس القطبي (كندا والولايات المتحدة) ودولة دينه (الولايات المتحدة). وعند الرد على متناظر من شعب ابوي، لاحظ أحد الممثلين أن حكومته ترى أن من الأنساب أن تناقش قضايا الثدييات البحرية في محافل غير المجلس القطبي (الولايات المتحدة). وقال ممثل حكومي آخر إن المجلس القطبي بوسعيه أن يتخذ قراراته بنفسه (كندا). وأكد المتناظر من شعب ابوي أن القوانين التي تحول دون استعمال هذا الشعب للموارد البحرية تؤثر بشكل ضار على أساليب الحياة والاقتصادات التقليدية.

وقال ممثل إحدى المنظمات غير الحكومية إن المنظمات الدولية عليها أن تضع معايير للتمويل من أجل توجيه عملية صنع القرار المتصلة بتمويل مشاريع التعدين (غيانا). وقامت ممثلة للشعوب الأصلية من الولايات المتحدة بلفت الانتباه إلى نقل شعبها من منطقة لافساح المجال لمناجم الفحم (دولة دينه ذات السيادة).

التحديات التي تواجه لجنة التنمية المستدامة  
والوصيات المقدمة إليها

تتعلق التحديات والتوصيات الخاصة باللجنة بالمشاركة والتمويل والإعلام والتنوع الاحيائى والقضايا التجارية.

- وعلى المجتمع الدولي أن يعترف بالشعوب الأصلية بوصفها شعوبا، لا منظمات غير حكومية.
- وعلى الأمم المتحدة أن تنشئ محفلا دائمًا للشعوب الأصلية.
- ويجب على المحافل المتعلقة بسياسات الغابات أن تقوم، على كافة المستويات، بوضع آليات لكافلة المشاركة العادلة الكاملة من جانب الشعوب الأصلية وسائر الشعوب التي تعتمد على الغابات في مجال صنع القرار.
- ينبغي توسيع نطاق صندوق الأمم المتحدة للتبرعات للشعوب الأصلية، لإتاحة مزيد من المشاركة من ممثلي الشعوب الأصلية في كامل مجموعة أنشطة الأمم المتحدة.
- على الأمم المتحدة أن تحسن من نشر المعلومات لدى الشعوب الأصلية.
- على المجتمع الدولي أن يناقش القضايا المتعلقة بالتنوع الاحيائى، من قبيل التكنولوجيا الحيوية والاستكشاف الحيوى ومشروع تنوع الجينات والصبغيات البشرية. ومن الواجب

على المؤسسات والمؤتمرات التي تتناول هذه القضايا أن تسمح بمشاركة الشعوب الأصلية. ويتبع المعايير على نحو سريع على بروتوكول للسلامة الاحيائية في إطار اتفاقية التنوع الاحيائي.

وطلبت الشعوب الأصلية بشكل محدد إلى اللجنة ما يلي:

- تشجيع الاعتماد الفوري لمشروع إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية في صيغته الحالية.
- دراسة آثار العولمة والمنظمة العالمية للتجارة والاتفاقيات الإقليمية المتصلة بحقوق الملكية الفلكية (مثل اتفاق APEC واتفاق التجارة الحرة بأمريكا الشمالية) فيما يتعلق بمجتمعات السكان الأصليين.
- استعراض أنشطة الشركات عبر الوطنية، وخاصة الصناعات الاستخراجية، من قبيل التعدين والأخشاب، ودراسة آثار هذه العمليات على الشعوب الأصلية. وينبغي أن تكون طرق حل الصراع من ضمن القضايا التي ينظر فيها.
- تشجيع الحوار بين جماعات السكان الأصليين وغير الأصليين والحكومات، على الصعد المحلية والوطنية والدولية.
- المشاركة في الحلقة التدريبية المتصلة بإنشاء محفل دائم للأمم المتحدة من أجل الشعوب الأصلية، التي ستعقد في شيلي في حزيران/يونيه ١٩٩٧.

— — — — —